الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية العلوم السياسية
قسم العلاقات الدولية

السّياسة الخارجيّة للإتّحاد الأوروبّي تجاه الأزمة اللّيبية.
The foreign policy of the European Union towards the Libyan crisis.

إعداد: رغد ماهر الإدلبي

المشرف العلمي: د. منير السّعد

ملخص:

تتناول هذه الدراسة السياسة الخارجيّة للإتّحاد الأوروبّي تجاه مراحل الأزمة اللّيبية التي بدأت في عام 2011 مُطالبةً بإسقاط نظام القذّافي وما تلا ذلك من ظروف سياسية وأمنيّة مرت بها ليبيا وملامح كل مرحلة على حدى. وتجادل الدّراسة بأنه على الرّغم من أن الإتّحاد الأوروبّي يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم حيث يتمتع بصلاحيات فوق قومية على الدول الأعضاء وله سياسة خارجية مستقلة توفر نمط من السّياسات التّوفيقية بين الدول الأوروبيّة تجاه العديد من القضايا غير أن ذلك لم يحول دون خلق انقسامات بين الدول الأوروبيّة حيال العديد من الأزمات، تجلى ابرزها في الأزمة اللّيبية بفعل التّناقض في المصالح. من هنا كانت الإشكاليّة الأساسيّة تناقش مسألة هذا الإنقسام وكيف أثّر على وسائل الإتّحاد الأوروبّي في التّدخل في الأزمة اللّيبية والتعامل مع مسألة التّدخل الخارجي الذي ينعكس على أمن الإتّحاد ومصالحه ضمن إطار سياسية خارجية أوروبّية مشتركة. وتستخلص الدّراسة أن الإنقسامات في مواقف الدول الأوروبيّة الفاعلة داخل الإتّحاد شكّلت العائق الأكبر أمام الإتّحاد في بلورة موقف أوروبّي موحد تجاه الأزمة اللّيبية وعرقلت إمكانية تنفيذ مخرجات المؤتمرات الدّولية المتعددة والوساطات بين الأطراف، كما أثّرت على وسائل الإتّحاد الأوروبّي في التأثير والضّغط على الفواعل الدّولية المتدخلة في الأزمة والتي تشكل خطراً مباشراً على الإتّحاد، لاسيما في مجال الأمن معرّفاً بالهجرة و أمن الطّاقة، وبذلك تظل السّياسة الخارجيّة الأوروبيّة وأدواتها تجاه الأزمة اللّيبية وهيبة غياب توافقات داخلية أوروبّية.

الكلمات المفتاحية: الإتحاد الأوروبّي، الأزمة اللّيبية، الهجرة، الطّاقة، الوساطة.

مقدمة:

تعدّ الأزمة اللّيبية التي بدأت أولى أحداثها عام 2011 من أعقد الأزمات التي يشهدها عالمنا اليوم، فبعد أكثر من ثلاثة عشر عاماً من التّدخل العسكري الدّولي الذي قاده حلف شمال الأطلسي للإطاحة بنظام حكم معمّر القذّافي لا تزال ليبيا غارقة في إنفلات أمني وانقسام سياسي تحوّل إلى صراع عسكري على السّلطة التي أصبحت موزعة بين حكومتان تبحثان عن الشّرعية وتدّعيها، هي حكومة الوحدة الوطنيّة، وحكومة برلمان طبرق المنحل. وقد ازدادت حدة الأزمة بوجود العشرات من المليشيات والقوّات المسلحة الموالية لأطراف النزاع والمتنافسة فيما بينها.

صاحبت التّدخلاتُ الخارجيّة الأزمة اللّيبية منذ بداياتها، فمع تمايز جبهات الصّراع في ليبيا إلى فريقين رئيسيين، هما: مجموعة شرق ليبيا ومجموعة غرب ليبيا، تموضعت غالبية الدول المتدخلة ذات المصلحة في المنطقة مع هذا الفريق أو ذاك، مما أحال الفاعلين المحليين المتصارعين على الشّرعية والنفوذ إلى وكلاء حرب بالإضافة عن صراع إرادات دولية بدءاً من الولايات المتّحدة الأمريكيّة ودول الإتّحاد الأوروبّي وصولاً إلى روسيا وتركيا اللتين صعّدتا الأزمة بالتّدخل العسكري المباشر، فضلاً عن الفواعل الإقليمية وعلى رأسها مصر ودول الخليج العربي. وضعت هذه التطورات ليبيا في مسارٍ بين المسارين السّياسي والعسكري، وزادت من تعويل الدّاخل على الخارج إلى حد أن معظم الفاعلين المحلّيين اللّيبيين يرون أن الحل للأزمة لا يمكن إلّا أن يكون خارجيّاً.

تشكّل ليبيا أهمية كبيرة بالنسبة للإتّحاد الأوروبّي انطلاقاً من جوانب عدّة، من ناحية الموقع، تعدُّ ليبيا نقطة الوصل بين أوروبّا وشمال إفريقيا، كما أن المسافة القصيرة الفاصلة بين حدود الطرفين تجعل الأمن الأوروبّي مرهوناً إلى درجة ما بأمن ليبيا، فهي الدّولة التي يتحرك منها مئات الآلاف من المهاجرين صوب الشّاطئ الشّمالي للبحر المتوسّط. إضافةً إلى أهميّتها الجيوسياسيّة والإقتصاديّة، خصوصاً كمصدر مهم لتوريد الطّاقة. الأزمة اللّيبية شكّلت تحدّ للسّياسة الخارجيّة للإتّحاد الأوروبّي، حيث تمثل هذه السّياسة غالباً إلى استخدام القوّة النّاعمة في التأثير وإعمال الحلول الدّبلوماسية في مناطق النّزاع، الأمر الذي ضعّف تحقيقه في ظروف الأزمة اللّيبية بعد الكثير من محاولات الإتّحاد السّياسيّة للحل، ووجود أطراف أخرى فاعلة في الأزمة تفضّل الحل العسكري وتزيد من تعقيد الموقف، فكانت الأزمة اللّيبية بمثابة اختبار حقيقي للوحدة الأوروبيّة وقدرة دول الإتّحاد على العمل معًا وتوحيد مصالحها ومواقفها، مما يُفرضُ دراسة الأزمة وسياسات الإتّحاد الأوروبّي تجاهها.

منهج الدراسة:

المنهج الوصفي التحليلي: الذي يقوم على أساس وصف أهم المتغيرات الدّاخليّة والخارجيّة التي تحكم وتصوغ سياسية الإتّحاد الأوروبّي الخارجيّة تجاه منطقة شمال إفريقيا وليبيا، وتوصيف طبيعة التّنافس الدّولي في الأزمة اللّيبية واللاعبين الدّوليين، إضافة إلى تحليل صيغة العلاقة بين الدول الفاعلة في الملف اللّيبي وتأثيرها على أدوات الإتّحاد الأوروبّي في التّدخل و تحليل طبيعة الإنقسام الأوروبّي حول الأزمة والتحوّل في موقف الإتّحاد الرسمي وخلفيته.

منهج دراسة الحالة: الذي يقوم على أساس الدّراسة الدقيقة لكافة الجوانب التي ترتبط بالأزمة اللّيبية داخلياً وخارجياً بشكل كلي من خلال التّركيز على الجزيئيات الأصغر كأسباب الأزمة وأطرافها وعوامل تأجيجها والدول المتدخلة ومعالجتها وربطها بسياسة الإتّحاد الأوروبّي ومن ثم تعميم النتائج. واستخدم هذا المنهج بهدف دراسة التطور الذي حدث للأزمة الليبية وتتبع الموقف الأوروبّي خلال مراحل زمنيّة محددة، وقد احتوت الدّراسة على خرائط ووثائق ومصادر مكتوبة كقرارات الأمم المتّحدة وخلاصات المؤتمرات الدّولية بشأن ليبيا لطرق لجمع المعلومات مع تعذّر الإعتماد على الإستبيانات والمقابلات الشخصية بسبب طبيعة البحث والتواجد خارج النطاق الجغرافي للأزمة قيد الدّراسة .

تقسيم الدراسة:

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، فضلاً عن مقدمة وخاتمة، حيث يعرض في الفصل الأول محدّدات السّياسة الخارجيّة الأوروبيّة تجاه شمال إفريقيا وآلية صنعها، ينقسم الفصل لثلاث مباحث، الأوّل عن محدّدات البيئة الدّاخليّة، وانقسم بدوره إلى مطلبين، الأوّل بعنوان دور الأحزاب الأوروبيّة في صنع القرار الخارجي، والثّاني خصائص النّظام السّياسي الأوروبّي، أما المبحث الثّاني فهو بعنوان محدّدات البيئة الخارجيّة، ويحتوي على ثلاث مطالب، الأول بعنوان بنية النّظام الدّولي وموقع الإتّحاد الأوروبّي في هذا النّظام، والمطلب الثّاني بعنوان الهجرة غير الشّرعية وانعكاسها على السّياسات الأوروبيّة، والثّالث حول الطّاقة وأثرها على السّياسة الأوروبيّة، وفي المبحث الثّالث تم التطرق إلى آلية صنع السّياسة الخارجيّة الأوروبيّة وأهدافها، وانقسم إلى مطلبين، المطلب الأول بعنوان مؤسّسات صنع السّياسة الخارجيّة الأوروبيّة، والثّاني اهداف السّياسة الخارجيّة الأوروبيّة.

يناقش الفصل الثّاني تطوّرات الأحداث اللّيبية والتّنافس الدّولي في البلاد، ويحتوي الفصل على مبحثين، الأول بعنوان: تطوّرات الأحداث اللّيبية وتأثير التّدخل الخارجي على مجرياتها، وتم تقسيمه إلى ثلاث مطالب، المطلب الأوّل يتناول الأحداث اللّيبية في ظل حكم معمّر القذّافي، والثّاني تأثير التّدخل الدّولي بقيادة حلف شمال الأطلسي على الأحداث في ليبيا عام 2011، والثّالث تطوّرات الأحداث منذ تأسيس المجلس الإنتقالي حتّى عام 2023. أما في المبحث الثّاني تم التطرق إلى دوافع وتأثير التّدخل العسكري للأطراف الخارجيّة على الأحداث اللّيبية وموقف الإتّحاد الأوروبّي من السّياسات الخارجيّة للدول، تفرع عن المبحث ثلاث مطالب، الأول التّدخل العسكري التّركي والروسي وانعكاساته على مسار الأحداث في ليبيا. والثّاني لتدخل العسكري المصري والخليجي والمواقف العربيّة من الأحداث اللّيبية، والثّالث حول التّدخلات الأمريكيّة والأوروبيّة وأثرها على الأحداث اللّيبية.

تم الحديث في الفصل الثّالث عن سياسة دول الإتّحاد الأوروبّي تجاه ليبيا، والمبادرات الأوروبيّة لحل الأزمة اللّيبية من خلال مبحثين، الأول بعنوان الإنقسامات الدّاخليّة الأوروبيّة حول الأزمة اللّيبية، تم تقسيمه إلى مطلبين، الأول دور الدول الأوروبيّة الفاعلة في الأحداث اللّيبية، والثّاني: الإنقسام الأوروبّي وتأثيره على سياسة الإتّحاد، أما في المبحث الثّاني تم التطرق إلى المبادرات الأوروبيّة لحل الأزمة اللّيبية وسيناريو الحل، تفرع عنه مطلبين، الأول المبادرات الأوروبيّة المشتركة لحل الأزمة في ليبيا، والثّاني سيناريو الحل ودور الإتّحاد الأوروبّي في إنهاء الأحداث اللّيبية.

المراجع:

1. Paolo Cuttitta, P. (2010). Readmission in the Relations between Italy and North African Mediterranean Countries. Edited by: Jean-Pierre Cassarino. In: Unbalanced Reciprocities: Cooperation on Readmission in the Euro-Mediterranean Area. 1st ed. P – P: 30 – 53. Washington: The USA. MIDDLE EAST INSTITUTE. P:94
2. BAKIR, A. (2020). The UAE's Disruptive Policy in Libya. Insight Turkey magazine. Vol: 22, No: 4. P – P: 157 – 177. Ankara: Turkey. SETA Foundation.
3. Blomdahl, M. (2018). Interacting Interests: Explaining President Obama´s Libyan Decision. European journal of American studies. Vol:13, No:2. P – P: 1 – 16. London: The UK. European Association for American Studies.
4. CARRIAZO, J. (2021). THE MARITIME DELIMITATION BETWEEN TURKEY AND THE LIBYA'S GOVERNMENT OF NATIONAL ACCORD: ANOTHER CONCERN FOR THE EUROPEAN UNION?. EuroMediterranean Journal of International Law and International Relations. No:9. P – P: 1 – 24. Madrid: Spain. PEACE & SECURITY-PAIX ET SÉCURITÉ INTERNATIONALES.
5. Ercan, M. (2008). The New World Order": An Outline of the Post-Cold War Era. Alternatives: Turkish Journal of International Relations. Vol:8, No:4. P – P: 44 – 58. Istanbul: Turkey. Yalova University.
6. Fabbrini, S. (2014). The European Union and the Libyan crisis. International Politics. Vol: 51, No:2. P – P: 177 – 195. London: The UK. Macmillan Publishers Ltd.
7. Ferrini, A. (2023). Italy, Libya and the EU: co-dependent systems and interweaving imperial interests at the Mediterranean border. The entangled legacies of empire. P – P: 197-207. Manchester: The UK. Manchester University Press.
8. James, G, Holcomb, L, & Manske, C. (2012). Joint Task Force Odyssey Dawn. National Defense University Press. Washington DC: The USA.
9. Marktler, T. (2006). The Power of the Copenhagen Criteria. Croatian Yearbook of European Law and Policy. Vol:2, No:2. P – P:343 – 363. Vienna: Austria.
10. Mustafa Abdalla A. Kashiem. (2012). The Italian role in the Libyan spring revolution: is it a shift from soft to hard power?. Contemporary Arab Affairs. Vol: 5, No:4. P – P: 556 – 570, London: The UK. Routledge.

نتائج الدراسة:

1. إن لما تمتلكه شمال إفريقيا من موقع استراتيجي مهم، لقربها من الشواطئ الأوروبيّة، وما تتحكّم به من إحتياطات كبيرة من الغاز والنّفط، فضلاً عن إشكاليّة الهجرة غير الشّرعية، وما يفرضه هذا الملف من تحدّيات للقارّة الأوروبيّة كاملة، وزيادة إعتماد الإتّحاد الأوروبّي على مصادر الطّاقة اللّيبية كلها ملفات يستند إليها الاهتمام الأوروبّي في النظر إلى شمال إفريقيا عموماً وليبيا بشكل خاص، في ظل نظام دولي يتّجه بشكله الحالي حرية ومرونة في حركة الدول والمنظّمات على الصعيد الدّولي.
2. مارست مؤسّسات الإتّحاد الأوروبّي دوراً فاعلاً ومؤثراً في بداية أحداث الأزمة اللّيبية قام توجيه سياسة الإتّحاد الأوروبّي الخارجيّة نحو التّدخل العسكري ضد نظام القذّافي وبغض النظر عن مدى نجاح التّدخل لاحقاً والحال الذي آلت إليه الأوضاع في ليبيا، فقد تم اتخاذ القرار إستناداً على مبدأ مسؤوليّة الحماية ووفق قرار صادر عن مجلس الأمن في الأمم المتّحدة، وبذلك تم تفادي وقوع كارثة إنسانيّة وحماية أرواح المدنيين فكان القرار الأنسب في وقته.
3. على الرّغم من إمتلاك الإتّحاد الأوروبّي أدوات القوّة اللّازمة في التأثير، غير أن إعتماده على القوّة النّاعمة في التعاطي مع ملف الأزمة اللّيبية حال دون قدرته على التّدخل في الأزمة وتوجيهها حسب المسار المتناسب مع رؤية سياسته الخارجيّة لما يجب أن يكون عليه الحل الذي يخدم مصالحه، كما أدّى التّنافس الدّولي في ليبيا بين الأطراف الدّولية والإقليميّة إلى زيادة في تحجيم دوره نتيجة الدّعم الكبير الذي تلقته أطراف الصّراع الدّاخليّة في ليبيا من دول فاعلة ومؤثّرة على الصعيد الدّولي تضاربت مصالحها مع مصالح الإتّحاد في المنطقة، فكان التّنافس الدّولي نتيجة وسبب في آن واحد لمحدوديّة الدّور الأوروبّي في ليبيا.
4. طبيعة النّظام السّياسي الأوروبّي والذي بالرّغم من إعطائه أولوية إتخاذ القرار الخارجي للإتّحاد مازالت الدّول فيه تحتفظ بامتيازات ونفوذ كبير يحدُّ من فعالية سياسة الإتّحاد في هذا الشّأن، وقد شكّلت الإنقسامات في مواقف الدّول الأوروبيّة الفاعلة داخل الإتّحاد بشأن الأزمة اللّيبية العائق الأكبر أمام الإتّحاد في تحقيق فعاليّة ونجاح مبادراته المتعددة، وأثّرت على وسائل الإتّحاد الأوروبّي في التأثير على مسار الملف، إذ تعرقل المنافسة الدّاخليّة إقرار رؤية أوروبيّة منسجمة رغم كل المساهمات الدبلوماسية الأوروبيّة لحلحلة الأوضاع، حيث تظل السّياسة الخارجيّة الأوروبيّة وأدواتها تجاه الأزمة اللّيبية رهينة غياب توافقات داخلية أوروبّية.
5. السيناريو المتوقّع للأزمة اللّيبية في ظل السّياسة الأوروبيّة الحالية يرجّح إستمرار الأزمة لوقت أطول على المدى المنظور، حيث أنها سياسة محدودة بالجانب الدبلوماسي والوساطة بين الأطراف وتقديم المساعدات ومراقبة حركة السّفن والهجرة في البحر المتوسّط دون وجود إمكانية أو رغبة بلعب دور أكثر فاعلية وتأثير على الأرض لسببين، الأوّل هو الإنقسام الأوروبّي الدّاخلي، والثّاني هو الحفاظ على المصالح المشتركة التي تربط الإتّحاد الأوروبّي بالدول الخارجيّة المتدخلة في ليبيا. علماً أن الإتّحاد الأوروبّي هو اللّاعب الأقدر على حل الأزمة اللّيبية، لحجم المصالح الإقتصاديّة والنّفطية التي تربط الجانبين، ولوجود الدولتين –فرنسا وإيطاليا- الأكثر تأثيراً ضمن عضويته، وفي ظل رفض الدولتين إنسحاب قوّاتهما من على الأرض وتوحيد موقفهما فإن ذلك سيبطئ عمل الإتّحاد وبالتّالي حل الأزمة اللّيبية.

الخاتمة:

أتساهم العديد من العوامل الدّاخليّة والخارجيّة في إعطاء السّياسة الأوروبيّة تجاه شمال إفريقيا شكلها، وتتلخّص بالأحزاب السّياسيّة التي تشهد تزايداً ملحوظاً بنفوذ وتأثير الأحزاب اليمينيّة على مستوى الخطاب والمقاعد التي تشغلها مستفيدةً من قضية تزايد اللّاجئين والمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين خصوصاً من المتواجد الإفريقية وما لذلك من ارتباط بالمخاوف الأمنيّة والثقافيّة والإقتصاديّة بين الأوروبّيين، وبيئة النّظام الدّولي وما يوفره من مساحة لحركة الإتّحاد ونشاطه في شمال إفريقيا، لا سيّما في الفترة الرّاهنة حيث يتّسم النّظام الحالي بسمة عدم الوضوح مما أدّى إلى خلق مرونة كبيرة لدى فواعل دولّية قوية مارست دور سياسي وعسكري هام في شمال إفريقيا. انعكس ذلك على سياسة الإتّحاد في ليبيا بالتّحديد، وهي منطقة لها أهميّة خاصّة في سياسات الإتّحاد الأوروبّي لأسباب إقتصاديّة كحجم التبادل التّجاري الكبير بين الطرفين، وارتباطها بملفي الهجرة، والتي أصبحت تشكل في المرحلة الرّاهنة مع إتّساع مضامين الأمن تهديداً أمنياً للإتّحاد الأوروبّي لاعتبارات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة، وملف الطّاقة، على اعتبار أن الإتّحاد يعتمد بشكل متزايد على النّفط في الشّرق الأوسط، وخصوصاً ليبيا حيث تكلفة استخراج الغاز والنّفط أكثر ملاءمة مقارنة بالدّول الأخرى في المنطقة. لاسيّما مع إكتشاف حقول نفطية جديدة في المنطقة، وربط هذا الاستيراد بأمن الطّاقة في الإتّحاد ضمن خطة تنويع مصادر الإمداد كأولويّة إستراتيجيّة للإتّحاد. تضافر العوامل السّابقة رسم حدوداً وأساساً لتعامل الإتّحاد اللاحق مع الأحداث التي اندلعت في ليبيا، لما تتسم به الأزمة من حساسيّة كبيرة بالنسبة للإتّحاد نتيجة القرب الجغرافي من ليبيا وما يثيره من تأزم وتعقيد مسألة الهجرة أولاً وتأثيره على مصالح الإتّحاد في ليبيا الإقتصاديّة والطاقويّة ثانياً، فتحرك الإتّحاد عبر برلمانه ولاؤل مرة تجمع الأحزاب الأوروبيّة على اختلاف توجهاتها على التّدخل في ليبيا.

من النّقطة التي تبدو نهاية الأحداث وبداية الحل بعد تسلّم المؤتمر الوطني السّلطة بدأت الأزمة الحقيقيّة وزادت الأوضاع تعقيداً. وعلى خلفية الإنقسام الدّاخلي ظهرت العديد من المليشيات المسلّحة والتّحالفات التي شكّلت أكثر من سلطة وحكومة في البلاد على مدى مراحل إنتقاليّة عديدة خلال أكثر من عشر سنوات حتّى الآن، لم يكن الصّراع في الدّاخل بين هذه الأطراف بمنأى عن تأثير العامل الخارجي المتمثّل بالتمويل والإمداد بالسّلاح إضافةً إلى الدّعم العسكري على الأرض بمشاركة قوّات الدّول المتدخلة، بل إن تأثير هذا العامل هو محرّك رئيسي للصّراع في الدّاخل من خلال ترجيح كفّة طرف على آخر قياساً بالدّعم الذي يُقدّم له. تأثر موقف الإتّحاد الأوروبّي بالتّدخل الخارجي للفواعل الدّولية في ليبيا، حتّى أن حالة عدم الإستقرار والفوضى التي خلقها هذا التّدخل هي التي شكّلت سياسة الإتّحاد تجاه الأزمة اللّيبية، فقد اعتمد على القوّة النّاعمة التي يفتقد لها باقي الفواعل وتسخير قدراته الإقتصاديّة والدبلوماسيّة في تقديم المساعدات والتوفيق بين أطراف الصّراع ومعالجة بعض الجوانب السلبيّة النّاشئة عن الأزمة والمنعكسة عليه بشكل مباشر. لكن هذه السّياسة تتثير إلى ضعف الإتّحاد وإخفاق سياسته في ليبيا، حيث لم يخرج الإتّحاد مع ازدياد الأوضاع حدّة عن إطار القوّة الذّكية رغم استغلال هذا الفراغ الذي يتركه من قبل دول أخرى، ولم يتخذ إجراءات عسكريّة فعليّة مع سياسات التّدخل الخارجي المهدّدة لأمنه والتي انتهجتها بعض الفواعل الدّولية كتركيا وروسيا عن طريق تشكيل طوق حول أوروبّا في المنطقة من أوكرانيا إلى سوريا وصولاً إلى ليبيا، إنما اكتفى بسياسات الحظر والمراقبة، الأمر الذي يتناقض مع قوة الموقف المشترك للإتّحاد في مجالات أخرى؛ تحديداً على الصعيد التجاري العالمي.

على الرّغم من أن الإتّحاد الأوروبّي هو المعني الأكبر بين الفواعل الدّولية بالأزمة اللّيبية نتيجة القرب الجغرافي والمصالح المتعلقة باستيراد الطّاقة والتبادل التجاري والمخاطر الأمنيّة المتمثلة بالهجرة وغيرها، لم تكن سياسات الإتّحاد الأوروبّي التي تم اتخاذها ذات فاعلية كبيرة في تحجيم الأزمة اللّيبية أو تأثير على مجرياتها، فتعقيد الموقف، وتعدد اللاعبين الدّوليين كان يستلزم مقاربةً أخرى عن تلك التي اتبعها الإتّحاد، غير أن ذلك لم ينفِ عن ضعف في التأثير أو محدودية الإمكانات لديه، لكن الإنقسام الدّاخلي في مواقف دول الإتّحاد الأوروبّي خلق شرخ كبير في سياسة الإتّحاد الخارجيّة حول هذه الأزمة، ففي حين دعمت فرنسا المشير حفتر وأمدّته بالأسلحة وسعت إلى إضفاء الشّرعية على حكومته في الشّرق أمام المجتمع الدّولي، دعمت إيطاليا حكومات الغرب اللّيبي حيث تتواجد مصالحها ومصادر التّهديد لأمنها، بينما امتنعت ألمانيا عن دعم طرف على حساب الآخر واتجهت إلى طريق الوساطة بين الأطراف حتّى بدا موقفها منسجم مع موقف الإتّحاد الأوروبّي. ولم ينحصر الخلاف بين فرنسا وإيطاليا في المجال العسكري، بل أيضا في الأولويات الأمنيّة والمصالح الإقتصاديّة والطاقويّة، هذا الإنقسام جعل الإتّحاد عاجزاً عن اتخاذ خطوة مشتركة بين دوله تجاه الأحداث حتّى عام 2019، فقد شكّل ميزان القوى النّاتج عن سياسات الدّعم الأوروبيّة المنفردة خطراً على المصالح الأوروبيّة، حيث خلق واقع جديد لصالح توسيع نفوذ تركيا وروسيا، ولم تستطع دول أوروبّا في ظل هذا الواقع الجديد السّيطرة على الأوضاع والحد من تدهورها، فاستمرار الحال على ما هو عليه من تعدد الحكومات وتضارب المصالح لا يتّفق مع حسابات الإتّحاد الأوروبّي في حماية مصالحه الأمنيّة والإقتصاديّة، لذلك تم الإتّفاق الأوروبّي على سلوك طريق المفاوضات والوساطة بين المتحاربين الدّاخليين في ليبيا للتوصل إلى صيغة حل مرضية لكافة الأطراف عن طريق سلسلة من المؤتمرات الدّولية، غير أن هذا لم يكسر حلقة الجمود والإنقسام السّياسي في البلاد لأسباب داخلية وخارجية، حيث لايوجد دستور دائم ومتفق عليه بنظم الحالة السّياسيّة في البلاد. ويقسّم الصّلاحيات ووزّع السّلطات بين مجلس النّواب والمجلس الأعلى للدّولة، حتّى لو تمّ التوصل إلى إجماع عام على خريطة طريق الأمم المتّحدة، فمن الجدير بالذكر أن قوة أطراف الصّراع الدّاخليّة هشّة للغاية. لذلك فإن سيناريو مستقبل الأزمة اللّيبية يرجّح طول أمد الأزمة، ففي نهاية المطاف، الأزمة اللّيبية هي معركة على موارد البلاد تضم جهات فاعلة محليّة ودوليّة متعددة ترفض سحب قوّاتها العسكريّة من البلاد بالرّغم من إتفاقها على ذلك في إطار المؤتمرات الدّولية والأوروبيّة، في مقدّمتها دول الإتّحاد الأوروبّي، وسينحصر دور الإتّحاد في المجال الدبلوماسي من خلال تنظيم المؤتمرات الدّولية والوساطة وتقديم المساعدات والدعم الإقتصادي مع إبقاء نشاطات عمليّة إيريني في المتوسّط لمراقبة الهجرة دون أي تدخّل عسكري أوروبّي مشترك على الأرض أو تفعيل الضّغط الإقتصادي أو العقوبات على أي من الأطراف اللّيبية لدفعها باتجاه الحل، مما يصادق على إحتمالية طول أمد الأزمة اللّيبية مالم يتم صياغة خارطة طريق تجمع بين رؤى الأطراف الدّاخليّة والخارجيّة، وهذا يعني فشل الإتّحاد في حماية مصالحه في المنطقة بحال الإستمرار على النهج المتّبع.